من الجواهر لما سبق ولا يجوز ان يكون الصادر الاول هيولى ولا صورة لانه
لو كان الصادر الاول احديهما لكان احديهما علة للاخرى او واسطة مطلقة
للاخرى واللازم بط والا يلزم تقدم احديهما على الاخرى بالشخص وليس كذلك
ولان الهيولى قابلة للصورة فلا يكون فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد
علة ح
من الهيولى فيكون الهيولى متقدمة على تعين الصورة وفاعلية الصورة
موقوفة على تعينها فلا يصدر الهيولى عن الصورة والا يلزم ان يتقدم تعين
الصورة على الهيولى المتقدمة ولا يجوز ان يكون الصادر الاول ما يتوقف
فعله على الجسم اعنى النفس لان فعل النفس موقوف على الجسم فلو كان الصادر
الاول النفس لكان سابقا على الجسم في تاثيره لان الصادر الاول علة لما عداه
ولا يجوز ان يكون سابقة في تاثيره على الجسم اذ كانت مشروطة في تاثيره بالفرض
لاحقا عن الجسم فالصادر الاول هو العقل لان الصادر الاول هو ممكن والممكن
اما جوهر واما عرض والجوهر اما جسم او هيولى او صورة او نفس او عقل واذا
بطل ان يكون الصادر الاول ما عدا العقل تعين ان يكون هو العقل وهما
ضعيفان اما الاول فلان الخلاء ممتنع لذاته لانه لو كان الخلاء ممتنعا لذاته لكان
عدم الخلاء واجبا لذاته واللازم بط فان كون هذه الخلاء واجبا لذاته ينافي كون
ما معه اعنى وجود المحاط واجبا لغيره ولقائل ان يقول ان اردتم بقولكم ان كون عدم
الخلاء واجبا لذاته ينافي كون ما معه اعنى المحاط واجبا لغيره انه ينافي كونه واجبا لغيره

الذي

١٦٦

الذي هو المحيط فسلم لكن لا يلزم من هذا انتفاء الاول من المتنافيين لجواز
ان يكون صدق التنافي بانتفاء الثاني من المتنافيين وهو ان يكون المحاط
واجبا لغيره الذي هو المحيط وانتفاء هذا لا يوجب ان لا يكون المحاط واجبا بغيره
لجواز ان يكون انتفاء هذا بانتفاء وجوبه بالمحيط لا بانتفاء وجوبه بالغير فان
نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم وان اردتم بقولكم ان كون عدم الخلاء واجبا لذاته
ينافي ما معه اعنى المحاط واجبا لغيره انه ينافي كونه واجبا لغيره مطلقا فلا نسلم المنافاة
بينهما فان وجوب المحاط بغير المحيط لا يستلزم امكان الخلاء اذا لم يكن المحيط علة
للمحاط فان الخلاء لا ينفرض بارتفاع المحاط مطلقا بل انما ينفرض بارتفاع المحاط
من حيث هو محاط ملاء بان يفرض محيط لا حشو له ليفرض الابعاد التي هي الخلاء
فان العدم المحض ليس بخلاء واذا لم يكن امكان الخلاء لازما للوجوب المحاط بالغير
لم يكن امتناعه بالذات منافيا لوجوبه بالغير وقولنا الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه
ان للخلاء ذاتا يقتضي امتناعه بل معناه ان تصوره يقتضي امتناعه ولا يتصور
الخلاء الا بان يفرض محيط لا حشو له ليفرض الابعاد فيتصور منه الخلاء والحق
انه يجوز ان يصدر الجسم من الواجب لانه فاعل مختار لما سنبين فيجوز ان يصدر منه
اكثر من واحد واما الثاني فكذلك لانه لا يلزم ان يكون الصادر الاول هو العقل
لانه فاعل مختار ثم قالوا العقل وجوده من المبدا الاول زائد على ماهيته ووجوب
بالنظر اليه وامكان من ذاته وتعقل لمبدائه وتعقل لذاته ففيه ست جهات ماهيته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)